تقرير

غاصب المختار
jornalist.70@gmail.com

بعد 12 جلسة انتخابيّة بلا توافق وبلا نتيجة الإستحقاق الرئاسي ينتظر الحسم

شكل التوصل الى اتفاق لوقف الحرب اواخر تشرين الاول الماضي منطلقا جديدا لاعادة احياء اتصالات انجاز الاستحقاق الرئاسي، فتحرك الموفد الرئاسي الفرنسي جان ايف لودريان مجددا في اتجاه القوى السياسية دافعا نحو التوافق بين الكتل النيابية على امل انتخاب رئيس. وتوج رئيس المجلس النيابي نبيه بري التحرك بالدعوة الى جلسة انتخاب في 9 كانون الثاني

لم يحل الوضع في الجنوب والانشغال العربي والدولي بمتابعة تنفيذ اتفاق وقف اطلاق النار، دون المتابعة العربية والدولية ايضا للاستحقاق الرئاسي. فقد تحرك سفراء اللجنة الخماسية (مصر والسعودية وقطر وفرنسا والولايات المتحدة الاميركية) في بيروت، في جولات على مختلف الاطراف السياسيين، والتقوا عددا من الكتل النيابية لبحث امكانات التوافق على شخصية معينة او اكثر، ليصار الى عقد جلسة 9 كانون الثاني وانتخاب رئيس.

منذ انتهاء ولاية الرئيس السابق ميشال عون في نهاية تشرين الاول 2022، فشل البرلمان اكثر من مرة في انتخاب رئيس على وقع انقسام سياسي بين الاطراف السياسية، لاسيما وان اي فريق لا يحظى بأكثرية تمكنه منفردا من ايصال مرشحه الى المنصب. ويتهم كل فريق، الفريق الاخر بمحاولة فرض مرشحه وتعطيل انتخاب رئيس. كما رفضت قوى المعارضة مبادرة للرئيس بري اطلقها في 31 آب 2022 للحوار والتشاور بين القوى السياسية، لسبب اعتبرته غير دستوري، حيث ان التشاور قبل الانتخاب في رأيها بدعة. لكن الرئيس بري اعاد تكرار مبادرته وفق آلية جديدة مرنة للوصول الى رئاسة الجمهورية.

اوقفت الحرب الاسرائيلية الواسعة على لبنان التي استمرت 13 شهرا كل المساعي التي كانت قائمة لانتخاب الرئيس بعد اكثر من سنتين على شغور مركز الرئاسة الاولى، ورغم كل المحاولات التي بذلها الوسيط الفرنسي منفردا، وعبر اللجنة الخماسية العربية - الدولية، والموفدين العرب والاجانب، لم يتم التوصل الى توافق سياسي داخلي نتيجة انقسام مواقف الاطراف واختلافها حيال المواصفات، ودستورية وآلية ونصاب جلسات الانتخاب، وهل تعقد جلسة واحدة بدورات متتالية ام جلسات

متتالية غير متواصلة، رغم ترشيح اكثر من شخصية للمنصب؟

فشلت 12 جلسة انتخابية في توفير عدد الاصوات اللازمة لأي من المرشحين وكانوا كثرا قبل ان ينكفىء بعضهم ويستمر البعض الاخر، حيث باتت الخيارات محصورة بعدد محدود من الشخصيات الجدية القابلة لخوض السباق الانتخابي. علما ان المرشحين رسميا او بالتواتر كانوا الى الوزيرين السابقين سليمان فرنجية وجهاد ازعور، النائب جبران باسيل، النائب فريد هيكل الخازن، النائب إبراهيم كنعان، قائد الجيش العماد جوزف عون، الوزير الاسبق زياد بارود، الوزير الاسبق ناصيف حتي، الوزير الاسبق دميانوس قطار، الوزير الاسبق صلاح حنين، سفير لبنان السابق العميد جورج خوري، مي الريحاني، تريسي شمعون، المدير العام للامن العام بالانابة اللواء الياس البيسري.

آخر جلسات الانتخاب التي جرت اكثر من مرة كانت في 14حزيران عام 2023، وعقدت بعدما تقاطعت احزاب المعارضة والتيار الوطني الحر على اسم ازعور، وقد جاءت النتائج متقاربة بينه وبين فرنجية بمعدل 59 صوتا للاول و51 صوتا للثاني.

قبل هذه الجلسة تقاطعت قوى المعارضة على اسم النائب في "حركة تجدد" ميشال معوض في مقابل استمرار ترشيح فرنجية من الاطراف الاخرى، وترشيح الدكتور عصام خليفة والوزير الاسبق زياد بارود من بعض النواب التغييرين والمستقلين. كما تم ترشيح صلاح حنين من بعض الكتل، لاسيما كتلة اللقاء الديموقراطي وبعض المستقلين.

اخفق النواب في انتخاب رئيس للجمهورية في جلسة عقدت في 10 تشرين الثاني 2022، واظهرت نتائج فرز الاصوات حصول المرشح ميشال معوض على 44 صوتا، بينما صوت 47 نائبا بأوراق بيض.

في 20 تشرين الثاني، فشل البرلمان ايضا في انتخاب الرئيس، اذ صوت 55 نائبا باوراق بيض في مقابل 42 لصالح معوض، فيما اختار 17 نائبا ان يصوتوا بورقة كتب عليها "لبنان الجديد"، ووجدت 4 اوراق ملغاة حملت عبارات "سيادي اصلاحي"، "لا احد"، "ديكتاتور عادل"، "لاجل لبنان".

في 24 تشرين الثاني عام 2022، جرت جلسة اسفرت عن النتائج الاتية: ميشال معوض 42 صوتا، اوراق بيض 50، لبنان الجديد 8، عصام خليفة 6، زياد بارود 2، بدري ضاهر 1، وورقة ملغاة.

تلتها جلسة اخرى في كانون الاول، وجاءت النتائج كالاتي: 38 صوتا لميشال معوض، 37 اوراق بيض، 9 "الميثاق"، 8 عصام خليفة، 6 "لبنان الجديد"، 2 زياد بارود، 2 صلاح حنين، 2 "التوافق"، 1 ميلاد ابوملهب، 1 شفيق مرعي، 3 اوراق ملغاة.

في 10 كانون الاول 2022 جرت جلسة اسفرت عن النتائج الاتية: ميشال معوض 39 صوتا، اوراق بيض 39، زياد بارود 1، اسماء اخرى 6، لبنان الجديد 9، عصام خليفة 5، ولم يصوت احد لفرنجية بقرار سياسي. في كانون الثاني 2023 جرت جلسة كانت نتائجها: 39 اوراق بيض، 39 ميشال معوض، 9 لبنان الجديد، 5 عصام خليفة، 1 زياد بارود، 1 صلاح حنين، 1 ميلاد ابوملهب، 1 لأجل لبنان، 3 بدري ضاهر، 1 توافق، اوراق ملغاة 4.

واخفق البرلمان في انتخاب الرئيس ايضا في جلسة 29 ايلول 2023، بعد تعذر حصول اي مرشح على نسبة الثلثين من اصوات اعضاء المجلس البالغ عددهم 120 نائبا.

كما فشل المجلس في انتخاب رئيس للجمهورية مجددا، اذ صوت 50 نائبا بـ "اوراق بيض" في مقابل 39 للمرشح ميشال معوض، فانسحب الاخير من السباق الانتخابي لمصلحة المرشح ازعور، لكن من دون نتيجة.

نتيجة الفشل المتتالي، قرر النائبان نجاة صليبا وملحم خلف الاعتصام في المجلس النيابي حتى انتخاب رئيس، وبقيا نحو سنة في حالة الاعتصام قبل ان تنسحب صليبا ويبقى خلف منفردا.

بين الجلسات الـ 12 الفاشلة وما بعدها، كان الموفد الفرنسي لودريان يتحرك، فيما سعت اللجنة الخماسية العربية - الدولية مع لودريان خلال اشهر طويلة لتحقيق نوع من التقارب والتوافق بين الكتل النيابية على اسم واحد او اسمين او ثلاثة، واجراء الانتخابات وليفز من يفز. وبدا طرح ضرورة تبني الافرقاء السياسيين لاسم مرشح وفاقي بعد تعذر انتخاب مرشح محسوب على طرف سياسي.

عقدت اللجنة الخماسية جولات من اللقاءات مع الكتل النيابية، كانت حصيلتها نتيجة واحدة: كلام عام حول مواصفات رئيس الجمهورية وبرنامجه الاصلاحي وحسن علاقاته الخارجية لاسيما مع الدول العربية، وضرورة استغلال الفرص الدولية

> **زحمة مرشحين والمطلوب واحد**

المتاحة والدعم الدولي لأي قرار يتخذه اللبنانيون، لكن من دون الدخول في اسماء المرشحين من اي طرف في اللجنة، رغم بعض التسريبات عن تفضيل هذه الدولة او تلك لهذا المرشح او ذاك.

توقف عمل اللجنة الخماسية طيلة فترة الحرب الاخيرة على لبنان، وكانت تتخللها تحركات فردية لسفراء للجنة في لبنان تحث القوى السياسية على فصل ملف الرئاسة عن موضوع الحرب، باعتبار ان انتخاب رئيس للجمهورية بات ضرورة سياسية وسيادية ودستورية لمواكبة اي اتفاق او تسوية ستجري لاحقا لترتيب اوضاع لبنان والمنطقة ككل.

وقد نجحت قبل انتهاء الحرب في تحقيق نوع من الخرق عبر الاتفاق مع بري على مبادرة جديدة أعلنها رئيس المجلس، تقضي بأن تعقد جلسات انتخابية بدورات متتالية تسبقها مشاورات نيابية وليس طاولة حوار، كما كان المطروح سابقا الى حين التوافق على انتخاب رئيس. كذلك وافق بري بالاتفاق مع حزب الله والحلفاء الاخرين على فصل الملف الرئاسي عن مجريات الحرب في الجنوب وفي غزة، لكن بعض قوى المعارضة رفضت مجرد فكرة التشاور قبل الجلسة، واصرت على ان يحصل خلال الجلسات المتتالية.

ورغم عدم طرح اي اسم جديد كمرشح لرئاسة الجمهورية وتمسك كل طرف بمرشحه كنوع من الضغط على الطرف الاخر، الا ان فكرة المرشح التوافقي طغت بضغط عربي ودولي، طالما انه يتعذر انتخاب اي مرشح محسوب على احد طرفي الخلاف. بعد الاتفاق على وقف اطلاق النار في الجنوب، وتحديد رئيس المجلس جلسة في 9 كانون الثاني، عادت الحركة الديبلوماسية ناشطة، فزار الموفد الفرنسي لودريان بيروت في اواخر شهر تشرين الثاني الماضي، والتقى رئيسي المجلس والحكومة وعددا كبيرا من الكتل النيابية، واجتمع كذلك مع سفراء اللجنة الخماسية. كما تحرك بعض سفراء اللجنة الخماسية طيلة شهري تشرين الثاني وكانون الأول الفائتين، لكن لم يتم التوصل الى شيء نهائي باستثناء طغيان البحث عن رئيس توافقي تقبل به كل الكتل النيابية او معظمها.

وافادت المعلومات بأن المبادرة الفرنسية منسقة بالكامل مع الاميركيين، حيث ان واشنطن وباريس اجتمعا لحسم الملف الرئاسي في لبنان على وجه السرعة.